

نفاذ الأحكام الجزائية وإشكالات التنفيذ (دأرة مقارنة بين القانونين الأردني والفلسطيني)

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورأ : دعاء سلمان

مقرر: قضايا بحثية ٢

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٤/١٤٤٦

تقارن الدراسة تنفيذ الأحكام الجزائية في قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني وقانون الإجراءات الجنائية الأردني، مع الرجوع إلى القوانين الفرنسية والمصرية للاسترشاد بها .

يسلط الضوء على القضايا في كلا النظامين القانونيين فيما يتعلق بوضوح وتنظيم الأحكام الجنائية.

يحدد البحث أوجه القصور في التشريعات التي تؤثر على تطبيق العدالة القانونية وحماية الحقوق الفردية.

توصي الكاتبة المشرعين في كلا السلطتين القضائيتين بإعادة النظر في وضوح تشريعاتهم وتحسين وضوحها، مستلهمين الأطر القانونية الفرنسية والمصرية.

تقييم رسالة الماجستير

تحدد الأطروحة وتقارن بشكل فعال الأحكام الجزائية في الأنظمة القانونية الفلسطينية والأردنية، مما يوفر إطارًا واضحًا للتحليل .

يسلط الضوء على أوجه القصور الكبيرة في كلا التشريعين، مع التأكيد على الحاجة إلى نصوص قانونية أكثر وضوحًا وتنظيمًا .

تُظهر التوصيات الموجهة إلى المشرعين للنظر في الممارسات القانونية الفرنسية والمصرية نهجًا مدروسًا لتحسين الوضوح القانوني والعدالة .

بشكل عام، تساهم الأطروحة برؤى قيمة حول تحديات تنفيذ الأحكام الجنائية وأهمية الإصلاح التشريعي في كلا السلطتين القضائيتين.

صياغة أهداف الدراسة

إنشاء فهم واضح للمشاكل في تنفيذ الأحكام الجزائية في كل من النظامين القانونيين الفلسطيني والأردني .
نهدف إلى مقارنة فعالية قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني وقانون الإجراءات الجنائية الأردني، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف فيهما .

اقترح توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الوضوح القانوني والتنظيم في كلا السلطتين القضائيتين، مع استخلاص الأفكار من الممارسات القانونية الفرنسية والمصرية .

التركيز على دور القانون في تنظيم الحياة المجتمعية وحماية الحقوق الفردية، وضمان مساهمة الدراسة في الخطاب الأوسع حول العدالة القانونية .

تقييم أهداف الدراسة :

حث المشرعين الفلسطينيين والأردنيين على إعادة النظر وتوضيح تنظيم الأحكام الجزائية لإزالة الارتباك في التنفيذ .
نوصي بصياغة القوانين بطريقة واضحة لا لبس فيها لتعزيز الفهم والتطبيق .
تشجيع المشرعين على الحصول على إرشادات من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي والإجراءات الجنائية المصرية
لتحسين الأطر القانونية الخاصة بهم.
تسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة أوجه القصور الموجودة في كلا النظامين القانونيين فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ
الأحكام الجنائية.

ثغرات في أهداف الدراسة

تحدد الدراسة المشاكل في تنفيذ الأحكام الجنائية ولكنها لا تقترح حلولاً مفصلة لمعالجة هذه القضايا بفعالية .
في حين أنه يقارن بين القوانين الأردنية والفلسطينية، إلا أنه قد لا يستكشف بشكل كامل الآثار الأوسع لهذه الفجوات على الممارسات القانونية والعدالة المجتمعية.
لا تنظر الأهداف صراحة في كيفية تأثير أوجه القصور التشريعية هذه على مختلف أصحاب المصلحة، مثل الضحايا والمدعى عليهم والممارسين القانونيين .
تقترح الدراسة البحث عن أنظمة قانونية أخرى للحصول على إرشادات ولكنها تفتقر إلى توصيات محددة وقابلة للتنفيذ للمشرعين المحليين .

شرح أسئلة البحث

تركز أسئلة البحث على فهم كيفية تنفيذ الأحكام الجزائية في كل من النظامين القانونيين الفلسطيني والأردني، وتسليط الضوء على التحديات العملية التي تواجهها هذه الولايات القضائية.

تهدف الدراسة إلى مقارنة قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني وقانون الإجراءات الجنائية الأردني، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في كل نظام .

تتناول أسئلة البحث أيضًا كيف يمكن للأطر القانونية الفرنسية والمصرية توجيه التحسينات في القوانين الفلسطينية والأردنية، مما يشير إلى مسار لتعزيز التشريعات.

تؤكد الأسئلة على الحاجة إلى تحديد ومعالجة أوجه القصور في التشريع الحالي، بهدف وضع أحكام قانونية أكثر وضوحًا وفعالية.

تهدف أسئلة البحث إلى توضيح قضايا التنفيذ في الأحكام الجنائية، وهو مجال دراسة مهم وذو صلة .
يوفر التركيز على مقارنة القوانين الأردنية والفلسطينية إطارًا واضحًا لتقييم الاختلافات والتشابه في الممارسات القانونية .

إدراج القوانين الفرنسية والمصرية كمعايير يثري أسئلة البحث، ويقدم منظورًا أوسع للتحسينات المحتملة تسلط الأسئلة الضوء على الحاجة إلى تحديد الثغرات في التشريعات، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الأطر القانونية في كلتا الولايتين القضائيتين .

دقة أسئلة البحث

تتماشى أسئلة البحث مع أهداف الدراسة، مع التركيز على تنفيذ الأحكام الجزائية في القانون الفلسطيني والأردني .
إنها تعكس بدقة الطبيعة المقارنة للبحث، حيث تسعى إلى تحديد الاختلافات والتشابهات بين النظامين القانونيين .
تهدف الأسئلة إلى الكشف عن الثغرات التشريعية، والتي تعد جانبًا رئيسيًا من أهداف الدراسة .
كما أنها تنظر في تأثير القوانين الفرنسية والمصرية ذات الصلة بأهداف تحسين التشريعات المحلية .

بشكل عام، يبدو أن أسئلة البحث دقيقة وتدعم أهداف الدراسة بشكل فعال.

التواصل بين أهداف البحث وأسئلة البحث

تهدف أهداف البحث إلى استكشاف تنفيذ الأحكام الجزائية، والتي تتوافق بشكل مباشر مع أسئلة البحث التي تبحث في كيفية تطبيق هذه الأحكام في الأنظمة القانونية الفلسطينية والأردنية .
تؤكد كل من الأهداف والأسئلة على التحليل المقارن بين الإطارين القانونيين، سعياً إلى تحديد نقاط القوة والضعف التشريعية.

تشمل الأهداف الرغبة في تحسين القوانين المحلية من خلال التعلم من الأنظمة القانونية الفرنسية والمصرية، وهو ما ينعكس في أسئلة البحث التي تأخذ في الاعتبار هذه التأثيرات .

تسلط الأهداف الضوء على الحاجة إلى تشريعات أكثر وضوحاً، وهو ما ينعكس في أسئلة البحث التي تسعى إلى الكشف عن الثغرات في الأحكام القانونية الحالية .

الارتباط بين أسئلة البحث والفرضيات

تم تصميم أسئلة البحث لاستكشاف جوانب محددة من الأحكام الجنائية، والتي يجب أن تؤدي منطقيًا إلى فرضيات مقابلة تتنبأ بالنتائج بناءً على هذه الاستفسارات.

إذا حددت أسئلة البحث أوجه القصور في النظم القانونية، فمن المرجح أن تقترح الفرضيات العلاقات أو النتائج المتوقعة فيما يتعلق بأوجه القصور هذه وآثارها على الممارسة القانونية.

يجب أن تعكس الفرضيات التحليل المقارن بين القوانين الفلسطينية والأردنية، مما يشير إلى الاختلافات أو أوجه التشابه المتوقعة بناءً على أسئلة البحث.

قد تتضمن الفرضيات أيضًا تأثير القوانين الفرنسية والمصرية، كما هو موضح في أسئلة البحث، مما يشير إلى كيفية تأثيرها على الأطر القانونية المحلية.

باختصار، يجب أن يكون هناك ارتباط واضح بين أسئلة البحث والفرضيات، حيث يهدف كلاهما إلى فهم تنفيذ الأحكام الجنائية في الأنظمة القانونية المعنية.

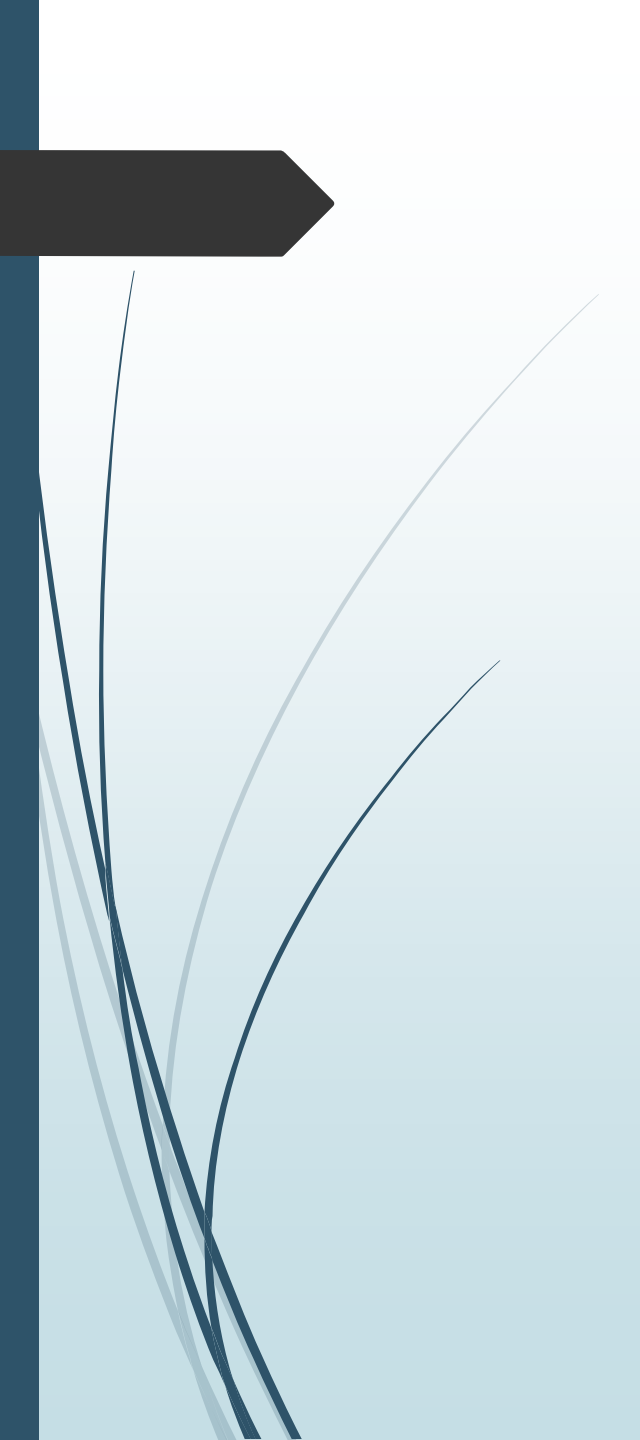
صياغة منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة مقارنة مقارنة لتحليل قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني وقانون الإجراءات الجنائية الأردني، مع التركيز على الأحكام الجزائية وعمليات التنفيذ.

تتضمن مراجعة الأدبيات القانونية ذات الصلة، ولا سيما قوانين الإجراءات الجنائية الفرنسية والمصرية، لتوفير سياق أوسع للتحليل.

تتضمن المنهجية تحديد ومناقشة أوجه القصور في كلا النظامين القانونيين فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ الأحكام الجنائية.

بناءً على النتائج، تقترح الدراسة إصلاحات تشريعية لتعزيز الوضوح والفعالية في تنفيذ قوانين العقوبات.



رابط الرسالة

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/https://meu.edu.jo/libraryTheses/5879d48b95189_1.pdf